

## الفصل الثالث عشر

### الاقتصاد الفلسطيني

#### نظرة عامة

شهد عام 2009 استمرار تراجع قدرات الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات منااعته الذاتية، وهو ما نجم بصفة أساسية عن استمرار وتصعيد سياسات الاحتلال الإسرائيلي سيما سياسة الاحتواء اللامتكافئ بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي التي دفعت الاقتصاد الفلسطيني الى مزيد من التفتت، وضاعفت من تآكل قواعده الإنتاجية والطبيعية، وهشاشته المالية والتجارية، وتزايد اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي، وكبحت وقيدت من مساره التنموي المرجو، لحساب دفع قدرات وامكانات قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد الفلسطيني نمواً حقيقياً وصل إلى 6.8 في المائة في عام 2009، إلا أن هذا النمو جاء مستنداً إلى استمرار نمو الانفاق العام الممول بدوره عن طريق المساعدات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني، التي تنامت أيضاً لمحاولة الحد من النداعيات والانعكاسات الخطيرة للسياسات والممارسات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أدى العدوان العسكري الإسرائيلي على البنية الأساسية والإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة خلال الفترة من 2008/12/27 حتى 2009/1/18 إلى ارتداد كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الفلسطينية، إضافة لما حققه بالاقتصاد الفلسطيني من خسائر كبيرة في ثروته المادية والبشرية، وقد أشارت التقديرات الدولية الى أن الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بمختلف الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، بسبب ذلك العدوان، قد بلغت نحو 4 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 62.5 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2009.

من جانب آخر، فقد استمرت القيود الإسرائيلية المفروضة على نقل وإدخال النقود الى القطاع المصرفي في قطاع غزة، كجزء من سياسة إسرائيل لحصار وخنق وتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما أدى إلى ارتفاع كلفة المعاملات وتعقيد عملية تبادل السلع، كما أفضى ذلك الى تحول الأنشطة المالية إلى اتجاه القنوات غير الرسمية وغير المنظمة، وهو ما شكل انتكاسة كبيرة للتنمية وللبناء المؤسسي الفلسطيني.

وقد أجمعت التقارير الدورية الصادرة عن كافة المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن السبب المتأصل لتقييد وكبح نمو الاقتصاد الفلسطيني هو استمرار سياسة الإغلاق الداخلي والخارجي التي تنتهجها

إسرائيل دون هواده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لاستمرار الاستنزاف الإسرائيلي للموارد الطبيعية الفلسطينية، واستمرار بناء جدار الفصل العنصري، والتوسع الاستيطاني، وما نتج عن ذلك من السيطرة الإسرائيلية الكاملة على نحو 60 في المائة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض القيود المشددة التي تعوق وتضيق الاستخدام الفلسطيني للمساحة المتبقية.

كما أنه في ظل الربط القائم بين زيادة مستوى القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحماية وتأمين إسرائيل لمستوطناتها المقامة عليها، فإن زيادة النشاط الاستيطاني، الذي ضاعفت إسرائيل من وتيرة نموه خلال العام 2009، لن تقود تلقائياً إلا لمزيد من القيود على المجتمع الفلسطيني واقتصاده.

ويظهر تحليل السياسات الاقتصادية التي مارستها إسرائيل ضد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2009 أنها تأتي في إطار السياسات الاقتصادية الإسرائيلية ذاتها التي تعتمد على تسريع وتيرة التوسع الاستيطاني/الاحلالي، واجراءات الحصار والإغلاق والاستيلاء والمصادرة، لضمان تعطيل إمكانيات بناء القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني التي تمثل بدورها المحور المركزي لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

### السكان والقوى العاملة

استناداً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد الفلسطينيين في العالم، في نهاية عام 2009، نحو 10.9 مليون فلسطيني، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع (36.7 في المائة) في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس المحتلة، (11.5 في المائة) داخل الخط الأخضر، (29.8 في المائة) في الأردن، (16.3 في المائة) في باقي الدول العربية، (5.7 في المائة) في الدول الأجنبية.

وارتفع عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء الجزء المضموم من محافظة القدس من قبل الاحتلال من نحو 3.597 مليون نسمة منتصف عام 2008 إلى نحو 3.702 مليون نسمة منتصف عام 2009، (بواقع 62.2 في المائة في الضفة الغربية، و37.8 في المائة في قطاع غزة)، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 2.9 في المائة. كذلك أظهرت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلوغ نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو 41.9 في المائة عام 2009، وبلوغ نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.0 في المائة من السكان. وهو ما يظهر استمرار فتوة المجتمع الفلسطيني، وكذلك استمرار العبء الملقى على كاهل الموازنة العامة لاسيما في مجالي التعليم والصحة.

كما شهد عام 2009 تحسناً محدوداً في نسبة المشاركة، التي ارتفعت من 41.3 في المائة عام 2008 إلى 41.6 في المائة عام 2009، حيث بلغت هذه النسبة 43.8 في المائة في الضفة الغربية و37.6 في المائة في قطاع غزة. ويعود

السبب الرئيسي لاستمرار تدني نسبة المشاركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لعاملين أساسيين هما، تدني نسبة المشاركة في الفئات منخفضة العمر والتي بلغت نحو 26.7 في المائة فقط، إضافة لتدني نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور حيث بلغت للإناث 15.5 في المائة فقط مقابل بلوغها 67.0 في المائة للذكور.

وقد ارتفع إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 666 ألف عامل في عام 2008 إلى 715 ألف عامل في عام 2009، وهو الارتفاع الذي استند لارتفاع عدد العمال في الاقتصاد المحلي من 598 ألف عامل في عام 2008 إلى 641.8 ألف عامل في عام 2009. مقابل تراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل من 67.3 ألف عامل عام 2008 إلى 73.1 ألف عامل في عام 2009، (جميعهم من الضفة الغربية)، مع زيادة نسبتهم لإجمالي العمالة الفلسطينية من نحو 10.1 في المائة إلى نحو 10.2 في المائة للعاملين 2008 و2009 على التوالي، وذلك في ظل استمرار التوجه الإسرائيلي لتقييد حجم العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي.

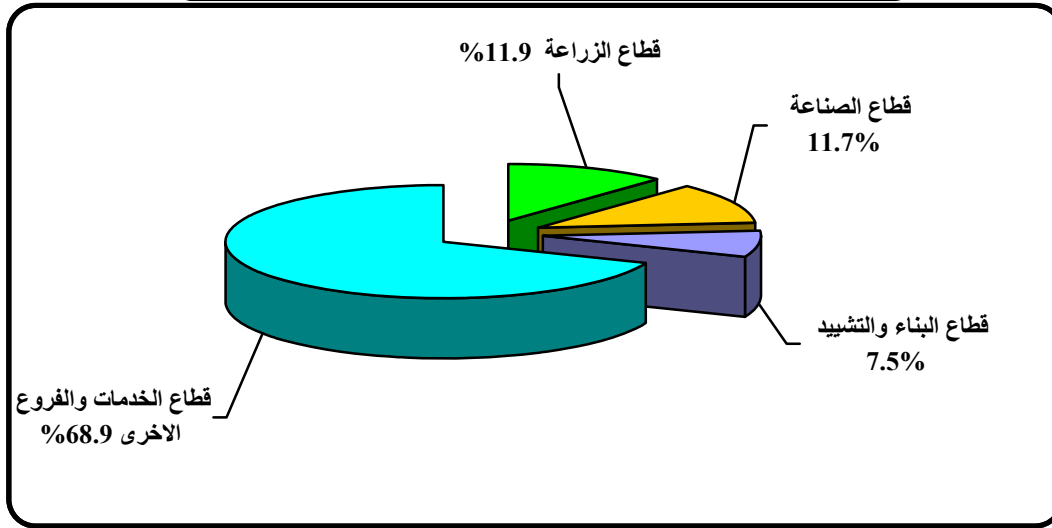
وبشكل عام فقد شهد عام 2009 تراجع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من 26 في المائة عام 2008 إلى 24.5 في المائة في عام 2009، (بواقع 17.9 في المائة في الضفة الغربية، ونحو 37.5 في المائة في قطاع غزة لعام 2009)، إلا أن ذلك لم يمنع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من 209 الف إلى 233 الف للعاملين 2008 و2009 على التوالي.

وقد جاء التراجع النسبي في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2009، نتيجة لما شهده النصف الثاني من العام من ارتفاع عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة. لاسيما في أنشطة الزراعة والتعدين والمحاجر في الضفة الغربية، وفي أنشطة الزراعة والخدمات في قطاع غزة.

ويظهر توزيع العمالة الفلسطينية على قطاعات الاقتصاد المحلي في عام 2009، استمرار استئثار قطاع الخدمات بالوزن الأكبر في استيعاب العمالة الفلسطينية حيث بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 68.9 في المائة، مقارنة ببلوغ هذه النسبة 63.6 في المائة في عام 2008، وقد تركز ذلك النمو في قطاع التجارة والمطاعم، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لتراجع نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد، حيث تراجعت نسبة العاملين في القطاعين الأولين من 14.8 في المائة إلى 11.9 في المائة، ومن 11.8 في المائة إلى 11.7 في المائة، في حين ازدادت من 6.5 في المائة إلى 7.5 في المائة في قطاع البناء والتشييد خلال العاملين 2008 و2009، الملحق (1/13) والشكل (1).

من جانب آخر، فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام 25.2 في المائة من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يظهر ترهل القطاع الحكومي، وتراجع دور وأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، واعتماد دورة الدخل ومستوى التوظيف الفلسطيني على الانفاق العام المعتمد بدوره على المساعدات الخارجية.

الشكل (1) : توزيع العمالة الفلسطينية على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني عام 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- فلسطين - رام الله - أبريل 2010.

### أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 6.1 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 6.4 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 4.8 في المائة. وبالتوازي، فقد ارتفعت قيمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية من نحو 6.7 مليار دولار إلى نحو 7.1 مليار دولار للعامين 2008 و2009 على التوالي، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 7.1 في المائة، ليرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والقومي في عام 2009 إلى نحو 1,729 دولار لكل فرد ونحو 1,931 دولار لكل فرد على التوالي، وهو ما يعني معدل نمو قدره 1.8 في المائة للأول ونحو 4.1 في المائة للثاني، الملحق (1/13) والشكل (2).

كما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار الثابتة لعام 2004 من نحو 4.8 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 5.1 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 6.8 في المائة. كما ارتفعت قيمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الثابتة لعام 2004 من نحو 5.2 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 5.6 مليار دولار في عام 2009.

ورغم ذلك النمو في كلا الناتجين الحقيقيين المحلي والقومي، إلا أن الواقع يظهر بقاء متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من كلا الناتجين في عام 2009 أقل مما تحقق للفرد الفلسطيني في العام 1999، (قبل تصعيد إسرائيل لممارساتها ضد الشعب الفلسطيني ومقوماته الاقتصادية في العام 2000)، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي

الحقيقي عام 2009 بنحو 13.8 في المائة مقارنة بمستواه في العام 1999، كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي في عام 2009 بنحو 20.1 في المائة مقارنة بمستواه في العام 1999. ويمكن إيعاز ارتفاع معدل التراجع في الناتج القومي مقارنة بمعدل التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للتراجع الجوهري في عوائد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي خلال العامين محل المقارنة.

وارتفعت قيمة الاستهلاك الإجمالي من نحو 7.8 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 8 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 2 في المائة، مقارنة بنموه بنسبة 18.9 في المائة في عام 2008. وقد جاء هذا الأداء نتيجة تحول الانفاق الاستهلاكي العام من نمو نسبته 24.9 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بنسبة 2.9 في المائة في عام 2009، إضافة لاقتصر نمو الانفاق الاستهلاكي الخاص على نحو 3 في المائة للعام 2009 مقارنة بنموه بمعدل نحو 16.8 في المائة في عام 2008، وهو ما يمكن تفسيره بتصعيد إسرائيل لسياسات الحصار والعزل الاقتصادي والتجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذا العام.

كما ارتفعت قيمة الاستثمار الإجمالي من نحو 1.6 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 2 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 20 في المائة، كما ارتفعت نسبته للناتج المحلي الإجمالي من 26.9 في المائة في عام 2008 إلى 30.8 في المائة في عام 2009. وقد أسهم في هذا الارتفاع، بصفة أساسية، نمو الاستثمار العام بنسبة 81.5 في المائة، إضافة لنمو الاستثمار الخاص بنسبة 9.8 في المائة في عام 2009. وقد جاء نمو الاستثمار الإجمالي في هذا العام بسبب النشاط الاستثماري النسبي (الفلسطيني الدولي) في مجال التشييد والبناء لاسيما في الضفة الغربية. وبالمقارنة مع نسبة الاستثمار الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 43.2 في المائة في العام 1999، وهو الأمر الذي يبرز تمكن السياسات الإسرائيلية من تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال دفع الاستهلاك وزيادة الاستيراد على حساب حفز الاستثمار وتشجيع الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني.

## قطاع الزراعة

ارتفعت قيمة الناتج الزراعي بشكل محدود إثر ارتفاع قيمة هذا الناتج بالأسعار الجارية من نحو 355.7 مليون دولار في عام 2008 إلى نحو 372.7 مليون دولار في عام 2009، مع بقاء مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في مستوى 5.8 في المائة في عام 2009، علماً ببلوغ مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 10.9 في المائة في العام 1999.

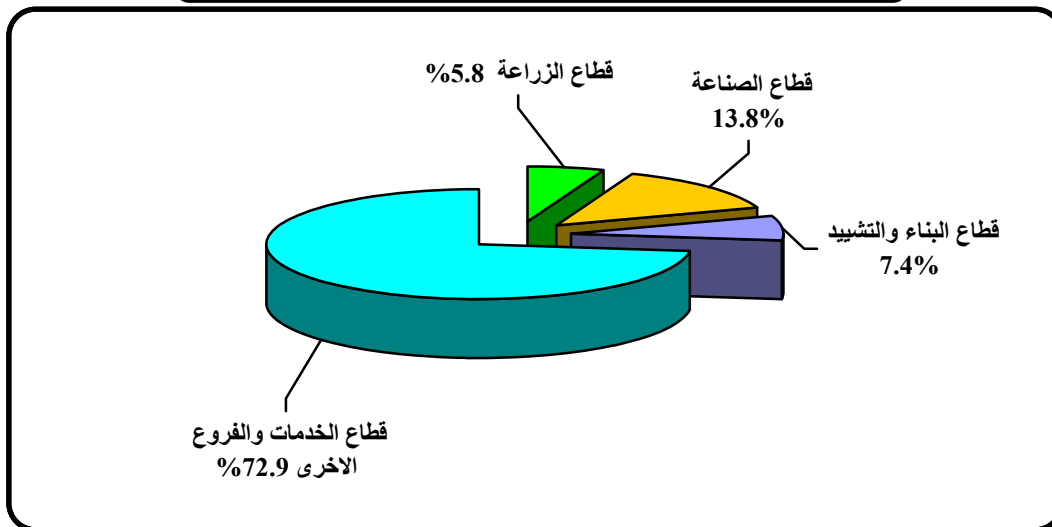
وقد جاء هذا التراجع نتيجة استمرار وزيادة القيود الإسرائيلية المفروضة على المزارعين الفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تم منعهم من الوصول إلى نحو 30 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة، إضافة لما تسبب فيه التوسع الاستيطاني الإسرائيلي والبنية التحتية الخاصة به، من فقد الجانب الفلسطيني

السيطرة على نحو 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وما أدى له إنشاء الجدار العازل من فقد نحو 20 في المائة من الأراضي الزراعية الاعلى خصوبة في الضفة الغربية، إضافة لتدمير البنية التحتية وتقييد الوصول الفلسطيني الى الموارد المائية.

وقد تنوعت الأضرار التي مني بها القطاع الزراعي في قطاع غزة نتيجة للعدوان الإسرائيلي الأخير عليه، والتي بلغت قيمتها طبقاً لتقديرات وفد الجامعة العربية لإعمار غزة - فبراير 2009، نحو 429 مليون دولار (نتيجة اقتلاع 411 ألف شجرة مثمرة منها 155 ألف شجرة زيتون، وتجريف نحو 19.1 ألف دونم مزروعة بمختلف أنواع المحاصيل والأشجار المثمرة، إضافة للخسائر المرتبطة بفقدان الإنتاج لمدد تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات للأشجار المثمرة وهي تشكل الفترة اللازمة لإعادة زراعة تلك الاشجار وبدء الإنتاج من جديد. وكذلك خسائر نفوق الحيوانات التي لم تتعرض للقصف، ولكنها نفقت لعدم مقدرة المزارعين على خدمة مزارعهم طيلة فترة العدوان من جهة، وعدم توفر المياه والاعلاف من جهة أخرى)، كما تسببت إسرائيل عبر حملتها العسكرية الأخيرة على القطاع بالحاق اضرار بالغة بنوعية ما تبقى من الأراضي الصالحة للزراعة في القطاع.

كما تعرضت البيئة البحرية للقطاع للتلوث الشديد بفعل مياه الصرف ومخلفات القصف الإسرائيلي، هذا إضافة لقيام العدوان الإسرائيلي بتدمير مراسي الصيادين وقصف معدات الصيد ما أدى لانقطاع نحو 3000 صياد يعملون بشكل أساسي في مهنة الصيد عن عملهم، ودخول هذه الفئة ومن يعيلون في دائرة الفقر، إضافة لما أدى ذلك من تراجع حجم البروتين الحيواني المتاح لأهالي القطاع، ومن ثم اشتداد حدة أزمة الأمن الغذائي لنحو 1.5 مليون فلسطيني، الشكل (2).

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني عام 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - فلسطين - رام الله - أبريل 2010.

## قطاع الصناعة

تحسنت قيمة الناتج الصناعي من نحو 843.1 مليون دولار في عام 2008 إلى نحو 883.4 مليون دولار في عام 2009، ولكن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بشكل طفيف من نحو 13.9 في المائة إلى نحو 13.8 في المائة خلال الفترة نفسها. وتراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 20.8 في المائة في عام 2008 إلى نحو 19.6 في المائة في عام 2009، وبالمقارنة فقد بلغت هذه النسبة في العام 1999 نحو 14.8 في المائة. وطبقاً للمصادر الإحصائية الفلسطينية، فقد شهدت أنشطة وصناعات المنتجات المطاطية والبلاستيكية وديج وتهيئة الجلود وصناعة الأحذية والملابس وإعادة تصنيع النفايات والخردة المعدنية وصناعة منتجات التبغ ونشاط التعدين والمحاجر، نمواً جيداً خلال عام 2009، وذلك مقابل تراجع جوهري في أنشطة وصناعات المنتجات المعدنية والإنشائية، وصناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية، وصناعة اللدائن والورق المقوي، وصناعة الأسمدة والمركبات الأروثية.

وقد أشار العديد من التقارير الدولية لما واجهه القطاع الصناعي الفلسطيني من صعوبات ومخاطر تهدد استمرار بقائه في المستقبل، وذلك نتيجة للسياسات والقيود الإسرائيلية في دفع هيكل الإنتاج الفلسطيني، لمحاولة الرضوخ لمتطلباتها وشروطها، ما جعل هذا القطاع، ومن ثم الاقتصاد الفلسطيني حبيساً ومقيداً بمسار محدد ضيق الأفق، سيلحق به أضراراً خطيرة على المدى الطويل، حيث أصبح اختيار الشركات الفلسطينية للسلع التي يتم إنتاجها هو اختيار لا تمليه قواعد ومتطلبات الميزات النسبية أو الاعتبارات الاقتصادية الأخرى، بل أصبح يتحدد بموجب كلفة التدابير الأمنية الإسرائيلية.

وقد تعرض القطاع الصناعي في قطاع غزة إلى الاستهداف الإسرائيلي المباشر خلال هذا العام، حيث تم تدمير وتخريب كافة المصانع والورش الفلسطينية المحاذية للشريط الحدودي مع قطاع غزة، إضافة لاستهداف المصانع المنتجة للسلع والمواد الاستراتيجية مثل الصناعات الإنشائية والمعدنية الموجودة في المحافظات والمناطق الأخرى، البعيدة عن المناطق الحدودية، وهو ما يظهر بشكل جلي استهداف إسرائيل لتدمير القدرات التصنيعية الفلسطينية.

كذلك فقد تسببت سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير التنوع في إنتاج وتسويق منتجات القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث تمكنت هذه السياسات من ربط مخرجات الصناعة الفلسطينية بالطلب في السوق الإسرائيلي، وبخاصة الطلب على المنتجات الفلسطينية منخفضة التكاليف كثيفة العمالة مثل الجرانيت والمنسوجات والأحذية والأثاث، وذلك في ظل ما كان سائداً من سياسات حمائية إسرائيلية تجاه الواردات المثيلة من الدول الأخرى خاصة في آسيا خلال تلك الفترة. وقد أسهمت هذه السياسات في خلق مناخ مناسب ومواتي لاستمرار تدفق السلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي (دون منافسة)، إلا أنه ومنذ تغير هيكل وسياسات الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين السابقين، والتي رافقها انفتاح السوق الإسرائيلي على الأسواق العالمية لاسيما الأسواق الآسيوية. وقد أدى ذلك إلى مواجهة المؤسسات الفلسطينية ضغوطاً مزدوجة، تمثلت في ارتفاع تكاليف الإنتاج، نتيجة للارتباط بالسوق وبالأسعار السائدة في الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة

إلى تعرضها لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات الأقل تكلفة والأعلى جودة المتدفقة للسوق الإسرائيلي، وكذلك للسوق الفلسطيني، من الدول الأخرى كالصين والهند وغيرها. وتؤثر هذه المعطيات لاتجاه القطاع الصناعي الفلسطيني نحو الانهيار التام، ما لم يتم فتح أسواق جديدة للمنتجات الفلسطينية، ومضاعفة الجهود لزيادة الإنتاجية وخفض التكلفة وزيادة النوعية والجودة للسلع والمنتجات الفلسطينية، وهو الأمر المرتبط بدوره بسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وممارساتها.

### قطاع البناء والتشييد

ارتفعت قيمة ناتج قطاع البناء والتشييد من نحو 240.8 مليون دولار في عام 2008 إلى 476 مليون دولار في عام 2009، لترتفع الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 3.9 في المائة إلى نحو 7.4 في المائة خلال الفترة نفسها، غير أن الأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت مقارنة بالعام 1999 حين بلغت 11.2 في المائة. وقد أظهرت معطيات هذا العام الركود غير المسبوق لهذا القطاع في قطاع غزة، نتيجة لقيام الاحتلال الإسرائيلي بقصف وتدمير 100 مؤسسة صناعية تعمل في مجال الصناعات الإنشائية، كما تسبب استمرار الحصار الإسرائيلي للقطاع في توقف أعمال البناء حيث بلغت نسبة البطالة بين العاملين في هذا القطاع أكثر من 95 في المائة في نهاية هذا العام.

وفي الإطار نفسه، فقد تعرض هذا القطاع الى الاستهداف المباشر من قبل إسرائيل، بهدف منع التواصل السكاني والجغرافي الفلسطيني لحساب توسع المشروع الإسرائيلي الاستيطاني الإحلالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وطبقاً للإحصاءات الفلسطينية، قامت إسرائيل بهدم 23,100 وحدة سكنية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967 حتى منتصف عام 2009، منهم 13,400 منزل دمرُوا بعد العام 2000، كما تم إلحاق الأضرار بنحو 90 ألف منزل منذ العام 1967 حتى منتصف عام 2009، حيث أدت هذه الممارسات إلى تشريد أكثر من 170 ألف مواطن خلال تلك الفترة. وذلك بالإضافة لقيام إسرائيل بتدمير 4,100 وحدة بشكل كامل، وتدمير 17,000 مبنى بشكل جزئي في قطاع غزة خلال عدوانها الأخير على القطاع.

### قطاع الخدمات

تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 76.4 في المائة في عام 2008 إلى نحو 72.9 في المائة في عام 2009، وهو الأمر الذي ارتبط بنمو أنشطة قطاعات التجارة والحكومة والمصارف.



وبالنسبة للتطورات في نشاط قطاع السياحة والفنادق، تشير نتائج المسح الشامل الذي أجراه جهاز الإحصاء الفلسطيني في نهاية الربع الرابع لعام 2009، أن عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ 100 فندق، (تتكون من 4,552 غرفة تضم 9,815 سرير) بواقع 34 فندقاً في منطقة القدس، 26 فندقاً في وسط الضفة الغربية في أريحا والاعوار ورام الله والبييرة، 25 فندقاً في جنوب الضفة في محافظتي الخليل وبيت لحم، 7 فنادق في محافظات شمال الضفة الغربية، 8 فنادق في قطاع غزة. وارتفع عدد النزلاء من نحو 446 ألف نزيل في عام 2008 إلى نحو 453 ألف نزيل في عام 2009، مع تراجع عدد ليالي المبيت لنحو 1 مليون ليلة، متراجعة بنسبة 7.5 في المائة مقارنة بعددها في عام 2008، وهو ما أدى للتراجع النسبي في نسبة أشغال الغرف من 36 في المائة عام 2008، إلى 32.5 في المائة عام 2009، مع تراجع نسبة أشغال الأسرة من 32.6 في المائة عام 2008 إلى 29.1 في المائة عام 2009. ولقد استأثرت الضفة الغربية لاسيما القدس بهذا النشاط السياحي، حيث جاء التوزيع النسبي للنزلاء على الفنادق الفلسطينية بواقع 48 في المائة في منطقة القدس و29 في المائة في منطقة جنوب الضفة الغربية و20 في المائة في منطقة وسط الضفة الغربية و2 في المائة في شمال الضفة الغربية و1 في المائة في قطاع غزة.

### التجارة الخارجية

أظهرت مؤشرات أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية لعام 2009، المحصلة الحقيقية لانعكاسات السياسات والممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجعت قيمة الصادرات الفلسطينية من نحو 880 مليون دولار في عام 2008 إلى نحو 812.8 مليون دولار في عام 2009، ما أدى لتراجع نسبة الصادرات للنتائج من نحو 14.4 في المائة في عام 2008 إلى 12.7 في المائة في عام 2009. ويمكن إيعاز هذا التراجع لتقلص أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، إضافة لاستمرار القيود المفروضة على الحركة والتنقل في الضفة الغربية، مع استمرار الحصار والخنق الإسرائيلي لقطاع غزة، وتدمير قطاعاته الإنتاجية وقدراته التصديرية.

واستمراراً لتعميق اختلال الاقتصاد الفلسطيني، فقد ارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية من نحو 4.2 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 4.4 مليار دولار في عام 2009، مع ارتفاع نسبتها للنتائج المحلي الإجمالي من نحو 69 في المائة إلى نحو 68.6 في المائة للعامين 2008 و2009 على التوالي.

وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بصفة أساسية بارتفاع تكاليف الواردات الفلسطينية، المرتبطة بدورها بارتفاع أسعار الواردات الإسرائيلية، حيث واجهت إسرائيل الأزمة المالية العالمية بحزمة من الإجراءات الاقتصادية منها تخفيض قيمة عملتها في مواجهة العملات العالمية الأخرى، وتراجع بذلك سعر صرفها مقابل الدولار بنسبة 5.6 في المائة في عام 2009. وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات الإسرائيلية وانخفاض أسعار الصادرات الإسرائيلية.

وقد أدى هذا الأداء التجاري الفلسطيني إلى ارتفاع قيمة العجز التجاري من نحو 3.3 مليار دولار، وبما يمثل نحو 54.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008، إلى نحو 3.6 مليار دولار وبما يمثل نحو 55.9 في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي عام 2009. كما أدى كذلك إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية من نحو 20.9 في المائة عام 2008 إلى نحو 18.5 في المائة في عام 2009، الملحق (1/13).

من ناحية أخرى، فإن استمرار إسرائيل في عزلها للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك عزلها القدس الشرقية عن الضفة الغربية، يمثل أحد أهم أشكال تقييد التجارة الفلسطينية. ولقد مثلت القدس الشرقية تاريخياً قلب اقتصاد الضفة الغربية، وقامت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ العديد من الخطوات لتقييد التجارة بينها وبين أنحاء الضفة الغربية، وتم منع تدفق منتجات الضفة الغربية إلى القدس الشرقية بشكل كامل، بدءاً من 2009/4/1 بعد أن كانت السلطات الإسرائيلية تسمح بذلك منذ العام 2000. وفي الإطار ذاته، فقد أكدت المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على عدم إمكانية توقع نمو اقتصادي مستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حال استمرار صعوبة الوصول الفلسطيني للأسواق الداخلية والخارجية.

وتأتي هذه القيود في الوقت الذي تسمح فيه إسرائيل لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية بالانسياب للأسواق الفلسطينية، دون أي رقابة، حيث قدرت المصادر الرسمية الفلسطينية قيمة هذه المنتجات بنحو 500 مليون دولار سنوياً، وهي المنتجات التي تمثل في كثير من الأحيان بديلاً لمنتج محلي، ما يعني الحاق المزيد من الأضرار والخسائر بالاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الإنتاجية.

### التطورات المالية

شهدت الموازنة العامة نمواً واضحاً خلال عام 2009 حيث ارتفعت قيمة الإنفاق العام وصافي الاقتراض إلى نحو 3.4 مليار دولار، محققاً نمواً قدره نحو 18 في المائة. كما ارتفعت نسبة هذا الإنفاق للنتائج المحلي الإجمالي من 47.2 في المائة في عام 2008 إلى نحو 53.2 في المائة في عام 2009، في الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة نحو 28.6 في المائة فقط في العام 1999، وهو الأمر الذي يدل على تراجع الأهمية النسبية للقطاع الخاص الفلسطيني وتراجع دوره في قيادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، كما يظهر الأثر السلبي للسياسات والممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ونشاط قطاعه الخاص.

وبالرغم من تراجع نسبة الإنفاق الجاري لإجمالي الإنفاق العام من 82.5 في المائة في عام 2008 إلى نحو 81.1 في المائة في عام 2009، إلا أن المعطيات تظهر ارتفاع قيمة هذا الإنفاق من نحو 2.38 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 2.76 مليار دولار في عام 2009، وبما يمثل معدل نمو قدره 16 في المائة.

ويظهر تحليل هيكل الإنفاق الجاري تراجع الوزن النسبي لبند الرواتب رغم استمرار ارتفاع أهميته النسبية مقارنة بباقي بنود الإنفاق الجاري، حيث تراجعت نسبة هذا البند للإنفاق الجاري من 61.1 في المائة في عام 2008 إلى نحو 53.1 في المائة في عام 2009. وقد جاء ذلك التراجع لحساب تزايد الأهمية النسبية لبند الإنفاق التحويلي الذي ارتفعت

نسبته للإنفاق الجاري من 26.6 في المائة في عام 2008 إلى 30 في المائة في عام 2009 نتيجة لاستمرار تزايد حالة الفقر والعوز الناجمين عن تردي الأوضاع الاقتصادية لقطاعات عديدة من المجتمع الفلسطيني لا سيما في قطاع غزة، وهي الأوضاع المرتبطة بتصعيد وتيرة العدوان والحصار الإسرائيلي للقطاع خلال هذا العام.

كذلك ارتفعت الأهمية النسبية لبند الإنفاق التشغيلي في الإنفاق الجاري من 12.3 في المائة في عام 2008 إلى 16.9 في المائة في عام 2009. وقد جاء تراجع الأهمية النسبية لبند الرواتب في الإنفاق الجاري نتيجة لاستمرار التوجه الحكومي الفلسطيني لتقييد الزيادات في الرواتب، إضافة لتقييد التوظيف العام إلا في قطاعات الخدمات الاجتماعية لا سيما التعليم والصحة، والتي يتزايد الطلب عليها بفعل النمو السكاني ونتيجة الممارسات الإسرائيلية، ومن ثم تزايد العبء على هذين القطاعين، حيث تم ادراج 4,789 موظف على جداول الرواتب في عام 2009 بواقع 3,830 معلماً و567 موظفاً في قطاع الصحة خلال عام 2009.

ومن جانب آخر شهدت موازنة عام 2009 ارتفاعاً في قيمة الإنفاق الاستثماري التطويري من 58.7 مليون دولار في عام 2008 إلى 269.5 مليون دولار في عام 2009، الأمر الذي أدى لارتفاع نسبة هذا الإنفاق لإجمالي الإنفاق العام من نحو 2 في المائة فقط في عام 2008 إلى نحو 7.9 في المائة في عام 2009. وفي جميع الأحوال تبقى هذه المساهمة متدنية لا سيما في ظل الظروف التي سببتها الممارسات الإسرائيلية التي أدت لتقييد دور وحجم الاستثمار الخاص في الحياة الاقتصادية الفلسطينية.

وفيما يتعلق بجانب الإيرادات العامة (بما فيها المنح والمساعدات) فقد تراجعت قيمتها من نحو 3.46 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 3.17 مليار دولار في عام 2009. وقد نجم ذلك، بصفة أساسية، عن تراجع الإيرادات الجارية من نحو 1.76 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 1.60 مليار دولار في عام 2009. كما يرتبط هذا الأمر بدوره بتراجع قيمة إيرادات المقاصة من 1.122 مليار دولار في عام 2008 إلى 1.103 مليار دولار في عام 2009، لتتراجع نسبتها للنتائج المحلي من 18.4 في المائة في عام 2008 إلى 18 في المائة في عام 2009، وذلك نتيجة لتراجع إيرادات المقاصة عن قطاع غزة.

وعلى صعيد آخر، فقد ارتفعت إيرادات الضرائب على النشاط المحلي من 273 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 301 مليون دولار عام 2009، لترتفع نسبتها للنتائج من 4.5 في المائة عام 2008 إلى 4.9 في المائة عام 2009، وهو ما جاء إثر زيادة الإيرادات الضريبية في النصف الثاني من عام 2009 بمعدل 37 في المائة مقارنة بالنصف الأول منه.

وقد أدت هذه المعطيات إلى تراجع قدرة الإيرادات الجارية على تغطية النفقات الجارية للموازنة الفلسطينية من 74.2 في المائة في عام 2008 إلى نحو 57.8 في المائة في عام 2009. كما أدت إلى تزايد العجز (قبل المنح والمساعدات) من نحو 1.1 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 1.81 مليار دولار في عام 2009، وهو العجز الذي

تمت مواجهته عبر المساعدات والمنح الدولية المقدمة لدعم الموازنة الفلسطينية، والتي بلغت قيمتها نحو 1.57 مليار دولار في عام 2009. وقد تراجعت الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي من نحو 27.8 في المائة في عام 2008 إلى نحو 24.5 في المائة خلال الفترة نفسها، وهو اتجاه إيجابي يتطابق مع التوجهات الفلسطينية لبناء موازنة أقل اعتماداً على المساعدات الخارجية، كما تستهدف الموازنة الفلسطينية لعام 2010 خفض نسبة المساعدات الدولية للنتائج إلى 17.3 في المائة.

من جانب آخر، تظهر المؤشرات استمرار توجيه الجزء الأكبر من هذه المساعدات لتمويل الإنفاق الجاري للموازنة وإن بوتيرة أقل، حيث تراجعت نسبه المساعدات الدولية الموجهة لتمويل الإنفاق الجاري للموازنة من 100 في المائة في عام 2008 إلى نحو 86.3 في المائة في عام 2009، وهو ما يشير تلقائياً لتزايد المساعدات الدولية الموجهة لدعم الإنفاق التطويري (الاستثماري).

ولقد واصلت الموازنة الفلسطينية اتجاهها الخاص نحو تجميد الزيادات في الأجور وتحسين تحصيل فواتير الخدمات، وتعزيز نظام إدارة المالية العامة. ولقد نجحت السلطة الفلسطينية في سداد كافة المتأخرات المستحقة لموظفيها من سنوات وشهور سابقة، إضافة لسدادها جزء كبير من مستحقات ومتأخرات القطاع الخاص.

هذا، وقد بلغت قيمة الدين العام الفلسطيني للعام 2009 نحو 1.034 مليون دولار، أي ما يشكل نحو 16.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. ويؤشر هذا الأمر إلى تحسن الأداء العام للموازنة الفلسطينية حيث بلغت قيمة هذا الدين 1.085 مليون دولار في عام 2008 مع بلوغ نسبته 17.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، الملحق (1/13).

### النشاط المصرفي

رغم تمكن السلطة الفلسطينية بمساعدة المجتمع الدولي من تأسيس قطاع مالي ومصرفي رسمي بعد بدء مرحلة الحكم الذاتي المحدود في العام 1994، بحيث أصبح يضم معظم القطاعات الفرعية من مصارف، ومؤسسات تمويل القروض الصغيرة ومكاتب الصرافة (تحت إشراف سلطة النقد الفلسطينية) ومؤسسات التأجير التمويلي ومؤسسات التمويل العقاري وصناديق التقاعد وشركات التأمين (تحت إشراف هيئة سوق رأس المال)، إلا أنه وكما هو الحال في معظم الدول النامية، فقد هيمن القطاع المصرفي ونشاطه على القطاع المالي الفلسطيني.

وبلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية عام 2009 عشرين مصرفاً، (10 مصارف محلية و8 مصارف أردنية ومصرف واحد مصري ومصرف واحد أجنبي)، كما بلغ عدد الفروع والمكاتب التابعة لتلك المصارف 209 فرعاً ومكتباً، علماً بأنه تم منح 20 موافقة مبدئية لفروع ومكاتب جديدة.

وتظهر مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2009 ارتفاع قيمة إجمالي الموجودات من نحو 7.64 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 8.10 مليار دولار عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 5.9 في المائة. كما ارتفعت قيمة الودائع للعملاء المقيمين من نحو 5.72 مليار دولار إلى نحو 5.98 مليار دولار خلال الفترة نفسها، أي ما يمثل معدل نمو قدره 4.6 في المائة. وقد أدى هذا النمو المتواضع في ودايع العملاء المقيمين إلى انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 93.6 في المائة في عام 2008 إلى 93.4 في المائة في عام 2009.

كما ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية من نحو 1.83 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 2.23 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره نحو 22.1 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى إجمالي ودايع العملاء من 31.3 في المائة إلى نحو 35.5 في المائة خلال الفترة نفسها، وهو مؤشر إيجابي يعكس ارتفاع مستوى التوظيف المحلي للمدخرات الفلسطينية. وارتفعت أيضاً نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من 70.8 في المائة في عام 2008 إلى نحو 71.5 في المائة في عام 2009، وهي مؤشرات إيجابية، وإن كانت لا تزال تعكس استمرار حاجة الاقتصاد الفلسطيني لخلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي لتوظيف المدخرات الوطنية لخدمة تأسيس اقتصاد فلسطيني مستقل قادر على تدعيم ركائز الدولة الفلسطينية المرجوة.

ويمكن إيعاز تطور الأداء المصرفي الفلسطيني خلال العام 2009، إلى عدد من الأسباب أهمها، انتظام تدفق المساعدات ومن ثم انتظام سداد الرواتب وكذلك سداد الاستحقاقات المالية للقطاع الخاص الفلسطيني لاسيما في الضفة الغربية، إضافة إلى التحسن النوعي المرتبط بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية القاضية بخفض نسبة التوظيفات الخارجية من 65 في المائة من إجمالي ودايع المصارف إلى 55 في المائة بنهاية شهر آب / أغسطس من عام 2009. وقد نتج عن هذه التعليمات إعادة حوالي 700 مليون دولار من الخارج ليتم توظيفها داخل فلسطين.

وقد أدى هذا الارتفاع في السيولة تلقائياً إلى زيادة قبول المصارف لطلبات الائتمان المقدمة إليها، ولزيادة نسبة الائتمان إلى الودائع، وإلى توسع المصارف في إصدار برامج الأقرض الشخصية والسكنية وبطاقات الائتمان. كما تم طرح بطاقات الائتمان المحلية (لأول مرة)، وإتمام إنشاء قواعد البيانات للمقترضين من خلال مكتب الائتمان التابع لسلطة النقد الفلسطينية وإلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية، حيث تضم قاعدة البيانات الحالية أكثر من 300 ألف معلومة عن المقترضين إضافة لأكثر من 80 ألف معلومة عن الكفلاء، مما أدى إلى دعم وتعزيز نظام التسهيلات. كما قامت سلطة النقد بطرح عطاء دولي لإنشاء نظام المدفوعات الوطني، وتم الشروع في وضع نموذج لضبط العمليات المالية التبادلية عبر أجهزة الحاسوب، الأمر الذي سيؤدي اكتماله لضبط السيولة في الجهاز المصرفي وتقصير الدورة النقدية بما يسرع من النمو الاقتصادي الكلي، حيث من المتوقع إستكماله في نهاية عام 2010.

وضمن هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن تطور الأداء المصرفي الفلسطيني اقتصر على الضفة الغربية، دون قطاع غزة الذي ظل تحت وطأة الحصار والقيود الإسرائيلية المفروضة على عملية إدخال العملة الإسرائيلية إلى القطاع والتي أدت إلى حدوث اضطراب شديد في اقتصاد القطاع وسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني، بشكل عام. غير أن جهود

سلطة النقد الفلسطينية المستمرة عبر كل السبل والقنوات حالت دون تفاقم الأزمة وحافظت على استقرار الجهاز المصرفي، حيث أثمرت هذه الجهود وبالتعاون مع الجهات الدولية والأطراف ذات العلاقة عن شحن 375 مليون شيكل إلى فروع المصارف العاملة في قطاع غزة خلال عام 2009، واستبدال حوالي 40 مليون شيكل نقد تالف خلال نفس الفترة، وذلك لضمان دفع رواتب موظفي القطاع العام وتغطية التزامات المصارف والاحتياجات الأخرى بهذه العملة.

وبناءً على ذلك، فإنه يحسب للنظام المصرفي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية النجاح في الحفاظ على وحدة الجهاز المصرفي واستمرارية عمله في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم الحصار الإسرائيلي وتقييد إدخال النقد إلى القطاع، إضافة لعدم الانقطاع عن المصارف الدولية المراسلة. ولقد تم منذ منتصف عام 2007 إلى نهاية عام 2009 تحويل مبلغ 5 مليار دولار إلى قطاع غزة، من خلال تحويل الرواتب أو تحويلات القطاع الخاص، أو تحويلات الجهات المانحة للمؤسسات الأهلية والدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

### المساعدات الدولية

شهد عام 2009 استمراراً في تدفق المساعدات الخارجية المادية والعينية للشعب الفلسطيني وسلطته ومؤسساته المختلفة، لتمويل العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وللمحد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الإنسانية المتفاقمة لاسيما في قطاع غزة. ولقد بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة الفلسطينية خلال عام 2009 نحو 1.57 مليار دولار، مثل الدعم العربي منها نحو 14.1 في المائة من إجمالي قيمة الدعم الخارجي المقدم لتمويل عجز الموازنة الفلسطينية.

وطبقاً للتقارير الرسمية الدولية والعربية الخاصة برصد قيمة المساعدات الرسمية الدولية المتدفقة للاقتصاد والشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، فقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة من المفوضية الأوروبية نحو 3.4 مليار يورو خلال الفترة 2000-2009، منها نحو 440 مليون يورو خلال عام 2009. كما بلغت قيمة المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 3.5 مليار دولار خلال الفترة 1994-2009، منها نحو 275 مليون دولار خلال عام 2009، على الرغم من أن الحكومة الأمريكية كانت قد وعدت بتقديم 900 مليون دولار في ذلك العام. وبلغت قيمة المساعدات المقدمة من اليابان نحو 1.1 مليار دولار منذ عام 1994 حتى نهاية عام 2009. كما بلغت قيمة المساعدات العربية الرسمية نحو 3.1 مليار دولار خلال الفترة 2000-2009، منها نحو 461.6 مليون دولار خلال عام 2009، هذا بالإضافة إلى كافة أشكال الدعم المادي والعيني الأخرى المقدمة من الأطر الشعبية والأهلية العربية، التي يتعذر حصرها أو تقدير قيمتها، والتي تتجاوز في مجموعها قيمة هذا الدعم الرسمي.

وقد أدى استمرار السياسات الإسرائيلية التدميرية والتقييدية تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام إلى استمرار تفرغ كافة هذه المساعدات من مردودها التنموي، ليقترص دورها على الأنشطة الجارية وتلبية الاحتياجات الحياتية ذات الطابع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## الخطط والبرامج التنموية الفلسطينية

### الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية 2008-2010

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد سبق لها إعداد خطة تنموية متوسطة الأجل للفترة 2008-2010، قدمتها إلى مؤتمر المانحين الدوليين في باريس في 17 ديسمبر 2007، وتم اعتمادها في ذلك الحين. ولقد مثلت هذه الخطة أساس عمل السلطة الوطنية الفلسطينية وإطار تعاونها مع المانحين الدوليين منذ ذلك الحين. وقد قامت هذه الخطة على المحاور الأربعة التالية: (الحكم - التنمية الاجتماعية - التنمية الاقتصادية - البنية الأساسية).

وقد بلغ إجمالي التمويل المطلوب من المجتمع الدولي لدعم هذه الخطة 5.583 مليار دولار، وقد تعهد المجتمع الدولي حينها بتقديم 7.5 مليار دولار لدعم هذه الخطة الفلسطينية. وبالرغم من الأداء النسبي الجيد لتطبيق هذه الخطة خلال عام 2008، إلا أن عام 2009 شهد تطوراً مؤسفاً في الأوضاع التنموية الفلسطينية لاسيما في قطاع غزة، مما أثر سلباً على كافة توقعات هذه الخطة بما في ذلك الأداء الاقتصادي العام وأداء الموازنة العامة.

### خطة الانعاش المبكر 2009-2010

في إطار جهود إعادة اعمار قطاع غزة، والتصدي لتداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، قامت السلطة الفلسطينية بإعداد الخطة الوطنية الفلسطينية للإغاثة وإعادة الاعمار للفترة 2009-2010، وقدرت تكاليف الخطة بنحو 2.8 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار للإغاثة، و1.5 مليار دولار لدعم الموازنة. ولقد استجاب المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي للجهات المانحة الذي عقد في مدينة شرم الشيخ بتاريخ 2009/3/2 وتم التعهد بتقديم 4.5 مليار دولار لدعم هذه الخطة. وتعتمد هذه الخطة على العمل وفق أولويات عمل الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، مع استهداف إعادة بناء القطاع وفق أسس تضمن تحسين جميع مناحي الحياة فيه، وليس إعادته فقط إلى حالته السابقة لذلك العدوان.

### برنامج الحكومة الثالثة عشر 2010-2011

أعدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر في أغسطس 2009 برنامجاً لمدة عامين (فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة 2010-2011). ويتضمن هذا البرنامج إقامة العديد من المشاريع الضخمة خلال عامين، بما يمهد عملياً لقيام دولة

المؤسسات. وقد لاقى هذا البرنامج الحكومي دعماً وتأييداً واسعاً من الدول والمؤسسات المانحة، التي تعهدت بأنها ستدعم هذا التوجه الفلسطيني. ومع ذلك يبقى نجاح هذا البرنامج مشروطاً بالعديد من المحددات الداخلية والخارجية التي قد لا تمكنه من إنجاز أهدافه، وأهمها (مستوى العراقيل والقيود الإسرائيلية وقصر الفترة المتاحة واحتمال تغير الحكومة الفلسطينية ومدى جدية والتزام المجتمع الدولي بدعم هذا البرنامج دعماً حقيقياً)، الإطار (1).

### الإطار (1)

#### جهود وخطوات نحو التنمية الاقتصادية الفلسطينية

- استكمل صندوق الاستثمار الفلسطيني التحضيرات الخاصة بإنشاء مشروع اسكاني يقوم على إنشاء 30 ألف وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث بدأ فعلياً تأسيس ضاحيتين جديديتين في رام الله وجنين، ومن المتوقع ان يخلق هذا المشروع 45 الف فرصة عمل مباشرة، ونحو 20 الف فرصة عمل غير مباشرة<sup>(1)</sup>.
- كما أنهى الصندوق العمل لمخطط مدينة فلسطينية جديدة على بعد عشرة كيلومترات من رام الله بالضفة الغربية، ويهدف المشروع إلى إسكان 40 ألف شخص، وخلق فرص عمل لـ 5000 شخص. ويتطلب هذا المشروع الموافقة الإسرائيلية على شق الطريق الذي سيصل المدينة بمدينة رام الله، ويمر عبر إحدى المناطق التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية (المنطقة ج)، مع تجهيز عدد من المشروعات التنموية الضخمة في مناطق الاغوار والبحر الميت، بقيمة تصل 2 مليار دولار للفترة 2010-2020. وتقوم المرحلة الأولى على استغلال 5 كيلومترات من ساحل فلسطين على البحر الميت، لإقامة مشروعات سياحية واقتصادية بقيمة 1.3 مليار دولار.
- شهد عام 2009 إنطلاق أحد المشروعات الاستثمارية الخدمية الهامة، الممثل في انطلاق الشركة الوطنية للاتصالات، التي عطلت إسرائيل بدء نشاطها لأكثر من مرة خلال العامين الماضيين (من خلال تباطؤها في منح الشركة الترددات القصيرة المتفق عليها، رغم إنهاء الشركة لبناء 400 برج لربط كافة مناطق الضفة الغربية وإتمامها لكافة مراحل التجهيز، وذلك لمنع منافسة الشركات الإسرائيلية في هذا المجال). ولقد انطلقت بالفعل في نهاية عام 2009، وبلغ عدد مشتركها 162 ألف مشترك، وهي مؤهلة لخدمة 500 ألف مشترك، علماً بان قيمة الاستثمار في هذه الشركة بلغت 270 مليون دولار، (تأسست هذه الشركة أساساً في ديسمبر 2006 بين شركة كيوتل القطرية (51 في المائة) و49 في المائة لصندوق الاستثمار الفلسطيني وتعدلت النسبة بعد ذلك بواقع 57 في المائة للشركة القطرية، 43 في المائة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، كما حصلت الشركة على مساعدات من البنك الدولي والولايات المتحدة لإنشاء شبكتها.
- وأقرت إحدى الشركات التنموية الفلسطينية (باديكو القابضة)، تنفيذ استثمارات بقيمة 100 مليون دولار في قطاعات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2010-2012، عبر تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة في مجالات المياه والمياه العادمة وإعادة تدوير النفايات الصلبة وتوليد الكهرباء.

ومع ذلك تبقى كافة تلك الخطط والبرامج التنموية الفلسطينية وكذلك هذه المشروعات والمحاولات الاستثمارية الفلسطينية المتنبئة من السلطة الفلسطينية أو من القطاع الخاص الفلسطيني أو من مجتمع المانحين الدوليين، رهناً بالحيز المتاح من سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتشير السياسات والتدابير الإسرائيلية التي استعرضها الفصل إلى التحرك

(1) صندوق الاستثمار الفلسطيني: هو مؤسسة وطنية فلسطينية تم تأسيسها بمرسوم رئاسي لتتولى إدارة واستثمار أموال الشعب الفلسطيني بطريقة تحافظ على هذه الأموال كاحتياطي وطني واستراتيجي، بحيث تعمل على توظيفها من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ومستقل وبما يضمن تحقيق عائد مناسب ومستمر للمساهم، والذي هو الشعب الفلسطيني. وقد باشر الصندوق أعماله الفعلية عام 2003 بعد تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة. ويعمل الصندوق اليوم كشركة مستقلة مالياً وإدارياً.



الإسرائيلي، نحو إدامة الاحتلال وترسيخه، وليس نحو حل الدولتين، وهو ما يلقي مسؤولية كبيرة على السلطة الفلسطينية، لإحداث تحول في ديناميات السياسة الاقتصادية الفلسطينية بعيداً عن تلك الديناميات التي أوجبتها شروط الاحتلال، مع ضرورة تبني استراتيجيات تنموية تهدف إلى إعادة تموضع الاقتصاد الفلسطيني في إطار استعادة وحدة الأراضي والمؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستقلالية الجمركية الكاملة للإقليم الفلسطيني عن إسرائيل، وإعادة توجيه المساعدات الدولية نحو تدعيم القدرات الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني. الإطار (2).

### الإطار رقم (2) العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة "الأزمة وجهود إعادة الاعمار"

مثل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة من 2008/12/27 حتى 2009/1/18، الحدث الأكثر همجية على الشعب الفلسطيني منذ النكبة في العام 1948، والذي استخدمت فيه آلة الحرب الإسرائيلية مختلف أشكال القوة العسكرية البرية والجوية والبحرية، وتجاوز الأمر ذلك حين استخدمت أسلحة محرمة دولياً، خلفت دماراً وخسائر واسعة طالت الثروة البشرية والتكوينات المادية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. وقد جاء هذا العدوان ليفاقم من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، كجزء متمم لخطوات العقاب الجماعي الإسرائيلي ضد القطاع، الذي بدأ منذ قيام إسرائيل في 2007/6/15 بإغلاق كافة معابره الحدودية، لتقوم في 2007/6/21 بإلغاء الكود الجمركي الخاص به، واعتبارها في 2007/9/19 قطاع غزة كياناً معادياً، ثم قيامها في 2008/1/19 بإقرار تحديد الإمدادات الغذائية والدوائية وبيع مواد الإغاثة للقطاع، لتقوم في 2008/6/6 محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإجازة قيام الجيش الإسرائيلي بقطع كميات الوقود للمورد لقطاع غزة لإدارة منشاته الحيوية، ليتم الاعتداء العسكري المباشر عليه في 2008/12/27.

كما أدى استمرار الحصار الإسرائيلي للقطاع وإغلاق معابره أمام السلع والمواد الخام، إلى تضيق إمكانيات الحياة أمام أهالي القطاع، وبخاصة ما نتج عنه من نقص في السلع الأساسية، مثل الأسمنت والبلاستيك والمولدات والنظف والديزل وغاز الطهي، حيث بلغ معدل دخول الشاحنات قبل الرابع عشر من حزيران 2007، نحو 10500 شاحنة شهرياً، في حين بلغ بعد هذا المعدل خلال عام 2009 نحو 26 في المائة فقط من عدد الشاحنات قبل بدء الحصار، علماً باقتصار هذه الشاحنات أساساً على بعض أنواع السلع والمنتجات والمواد التي تمثل 5 في المائة فقط من قائمة السلع والمنتجات التي كان يتم استيرادها قبل بدء هذا الحصار. كما أدى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة إلى فقدان 120 ألف عامل لعمله ليقف الفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي لدى 79 في المائة من السكان، ولا زال نحو 1.5 مليون فلسطيني، محتجز في أكثر مناطق العالم اكتظاظاً (4060 فرد لكل كيلو متر مربع)، مما أدى إلى أزمة كرامة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي إطار الاستجابة العربية للحد من تداعيات تلك الأزمة، وتنفيذاً للقرارات الصادرة عن قمة الكويت الاقتصادية (قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة - 19-20/1/2009)، بشأن إعادة إعمار قطاع غزة، قامت الجامعة العربية بإرسال وفد من منظماتها المتخصصة، وبمشاركة وفد من البنك الإسلامي للتنمية إلى قطاع غزة، خلال الفترة 22-27/2/2009، بهدف التعرف على حجم الأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، وتقدير الاحتياجات العاجلة لمختلف هذه القطاعات، مع وضع تصورات محددة حول الدور الممكن لكل منظمة القيام به للمساهمة في جهود إعادة إعمار قطاع غزة. حيث تم تقسيم وفد جامعة الدول العربية إلى مجموعات عمل، تغطي المجالات التالية (الزراعة والمياه - الصناعة والقطاع الخاص والعمل - الخدمات والمساكن والمرافق الحكومية والعامة - البيئة).

وقد بلغت جملة تقديرات الوفد للأضرار المباشرة وإعادة الاعمار لسائر تلك القطاعات نحو 2.1 مليار دولار منها احتياجات عاجلة بنحو 1.3 مليار دولار. وقد تم رفع هذه التقديرات إلى مؤتمر المانحين الدوليين لاعمار غزة، الذي عقد في مدينة شرم الشيخ في مارس 2009، والذي تم التمهيد فيه بتقديم نحو 4.5 مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة الاعمار في قطاع غزة، كما تشكل العديد من الأطر والفعاليات العربية والدولية للمشاركة المالية والفنية في جهود إعادة إعمار القطاع وتم تقديم الآف الفوائض الإغاثية العاجلة لمواجهة تداعيات العدوان واستمرار الحصار الإسرائيلي الخائق المفروض على القطاع منذ منتصف عام 2007. وبالرغم من كل هذه الجهود، إلا أن استمرار إصرار إسرائيل على ممارساتها في حصار وإغلاق المعابر الحدودية للقطاع، لا زال أمراً معوقاً ومفضلاً لكافة تلك الجهود، فلا إعمار دون فتح للمعابر وضممان لحرية حركة الأفراد وانتظام تدفق السلع والمواد والمعدات.